بسبب انخفاض الإنتاج غير النفطي بنسبة 8 % على أساس ربع سنوي

«الوطني»: تباطؤ نمو الاقتصاد الكويتي في النصف الثاني من 2021 بعد الانتعاش القوي بداية العام

وضع سياسات فعالة واستمرار زخم الإصلاحات الاقتصادية من أهم المحركات الرئيسية المعززة لآفاق النمو الإيجابية بالبلاد

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن السياسات الفعّالة التي تم وضعها واستمرار الزخم القوي للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية أدت إلى انتعاش الاقتصاد غير النفطي في الكويت بوتيرة سريعة نسبياً، إذ نما بنسبة 5.4%، على أساس سنوي، في النصف الأول من عام 2021، متجاوزاً بذلك مستويات ما قبل الجائحة. وقد شملت بعض الإصلاحات التي تم تطبيقها مؤخراً ومبادرات السياسات العامة الجوهرية التي تم طرحها عدة قطاعات كالمشتريات العامة، والنقل، الخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا المالية، وحماية البيانات الشخصية، والتعليم، إضافة إلى العديد من النواحي الاجتماعية. ونتوقع تراجع النمو غير النفطي في النصف الثاني من عام 2021، على أن ينهي العام بنمو قوي يصل إلى 3.9%، قبل أن يصل في المتوسط إلى 3.3% خلال الفترة الممتدة ما بين 2022–2024. وعلى الرغم من التأثير السلبي للقطاع النفطي على النمو منذ عام 2019، إلا أنه من المتوقع أن يساهم في تعزيز معدلات النمو بدءاً من النصف الثاني من عام 2021 نظراً لزيادة إنتاج النفط وفقاً لاتفاقية الأوبك وحلفائها. ومن جهة أخرى، انخفض العجز المالي بشكل كبير خلال هذا العام ونتوقع وصوله إلى 1.8% من الناتج المحلي العام المقبل نظراً لتزايد إنتاج النفط والتزام الحكومة بمواصلة العمل على زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق.

تباطؤ النمو في النصف الثاني

تعافى الاقتصاد غير النفطي بوتيرة سريعة نسبياً، إذ ارتفع بنسبة 5.4% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2021 (أعلى بنسبة 2% من مستويات ما قبل الجائحة في النصف الأول من عام 2019)، وذلك بعد انكماشه بنسبة 2.3% في عام 2020. ويعزى هذا الانتعاش بصفة رئيسية إلى القطاع الخاص (+7.5% في النصف الأول من العام)، بينما سجل القطاع الحكومي الأقل تأثراً بتداعيات الجائحة نمواً بنسبة 0.8%. وساهم نجاح برامج اللقاحات (+56% من السكان تم تلقيحهم بالكامل) في تحقيق هذا التعافي السريع. وشهد قطاع الصناعات التحويلية أعلى معدل نمو بلغ 11.9% مدعوماً بالعديد من المبادرات التي تم اتخاذها لتطوير هذا القطاع تماشياً مع رؤية 2030.

وعلى الرغم من ذلك، فقد الانتعاش بعض الزخم في الربع الثاني من عام 2021 في ظل انخفاض الإنتاج غير النفطي بنسبة 8% على أساس ربع سنوي، فيما يعزى جزئياً إلى العوامل الموسمية. وعلى الرغم من استمرار الانتعاش في النصف الثاني من عام 2021، إلا أننا نرى تسجيل معدلات نمو أقل على أساس سنوي، مما كانت عليه في النصف الأول من عام 2021، وقد يعزى ذلك لانخفاض الناتج نظراً لتأثيرات الجائحة في الربع الثاني من عام 2020. إلا أن العديد من المؤشرات (كالإنفاق الاستهلاكي، ونمو الائتمان، ومبيعات الإسمنت) تشير لانتعاش تدريجي خلال الفترة المقبلة. وباعتبار كل تلك العوامل، نتوقع نمو الاقتصاد غير نفطي بنسبة 3.9% في عام 2021، قبل أن يسجل النمو تراجعاً هامشياً ليصل في المتوسط إلى 3.3% خلال الفترة الممتدة ما بين 2022–2024. وأدت السياسات الفعّالة، ومواصلة تطبيق الإصلاحات، وتوقع تزايد الإنفاق الرأسمالي الناجم عن برنامج شريك، والتزام صندوق الاستثمارات العامة باستثمار بما لا يقل عن 150 مليار ريال سنوياً خلال الفترة ما بين 2021–2025 (مقابل متوسط يقدر بنحو 77 مليار ريال بين 2019–2020) في الاقتصاد المحلي، إلى دعم هذه التوقعات القوية نسبياً. وقد انعكس ذلك أيضاً على سوق الأسهم، إذ ارتفع بحوالي 34% منذ بداية العام الحالي ليصل إلى أعلى مستوى منذ أكثر من 10 سنوات.

وبالنسبة للقطاع النفطي، فقد كان للسعودية دور رائد ضمن منظومة الأوبك وحلفائها لإعادة التوازن إلى السوق العالمية، ويمكن أن يعزى الكثير من النجاح على هذا الصعيد إلى الاستراتيجيات الفعّالة التي تتبناها المملكة. وعلى الرغم من الضغوط التي فرضها القطاع النفطي على النمو منذ عام 2019، إلا أنه من المتوقع أن يدعم هذا القطاع النمو بدءاً من النصف الثاني من عام 2021 نظراً لارتفاع إنتاج النفط وفقا لاتفاقية الأوبك وحلفائها، ونتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 4.2% بين 2022–2024 بعد أداءه الثابت خلال هذا العام. وبصفة عامة، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.7% في المتوسط بين 2022–2024، بعد نموه بوتيرة أقل تصل إلى 2.3% في عام 2021 على خلفية تأثره سلباً بأداء القطاع النفطي. وبعد مضاعفة ضريبة القيمة المضافة ثلاث مرات، ارتفع معدل التضخم إلى 3.4% في عام 2020، ومن المتوقع أن يتباطأ على الأرجح إلى حوالي 3% خلال العام الحالي، قبل أن يعود إلى مستوى 2% بين 2022–2024. أما بالنسبة للائتمان، فقد ارتفع بحوالي 15.7% على أساس سنوي حتى شهر أغسطس مقابل تسجيله 15% في عام 2020، إذ عوض النمو المرتفع في الائتمان الشخصي تباطؤ نمو قروض الرهن العقاري.

أوضاع المالية العامة على أسس مستدامة

في أعقاب تداعيات الجائحة في عام 2020، تحسنت أوضاع المالية العامة بوتيرة قوية في النصف الأول من عام 2021 نتيجة لتزايد الإيرادات غير النفطية، وارتفاع أسعار النفط، وضبط النفقات. ولقد ارتفعت الإيرادات بنسبة 39% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2021، إذ زادت الإيرادات النفطية بنسبة 11% نتيجة لارتفاع أسعار النفط، في حين زادت الإيرادات غير النفطية بأكثر من الضعف على خلفية ارتفاع الإيرادات الضريبية. وفي المقابل، انخفضت النفقات بنسبة 1% في النصف الأول من عام 2021 وذلك نظراً لتزايد النفقات الجارية بنسبة 4%، بينما انخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 36%. وانخفض عجز الميزانية إلى أقل من نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام 2021 مقابل 11.2% في عام 2020. إلا أنه نظراً لأنماط الإنفاق الموسمية (يشهد الربع الرابع أعلى مستويات الإنفاق) وتضمن النصف الثاني من عام 2020 لإيرادات غير نفطية من الصعب تكرارها بنفس الحجم هذا العام، نتوقع أن يصل العجز إلى نحو 2.8% خلال العام الحالي. أما بالنسبة للآفاق المستقبلية، نتوقع تحسن مستويات العجز بوتيرة ثابتة وتدريجية ليصل إلى أقل من نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، نظراً لزيادة إنتاج النفط والتزام الحكومة الثابت بمواصلة زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق بما يتماشى مع رؤية 2030. كما تشير تقديراتنا لبقاء نسبة الدين للناتج أقل من 32% حتى عام 2024، أي أقل بكثير من نسبة 50% التي حددتها الحكومة السعودية.

بعد تراجع الحساب الجاري في عام 2020 (-2.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، نتوقع أن يعود ليسجل فائضاً بنسبة تصل إلى حوالي 4% تقريباً في عام 2021 نتيجة لارتفاع أسعار النفط، هذا إلى جانب انتعاش الصادرات غير النفطية التي تجاوزت بالفعل مستويات ما قبل الجائحة في النصف الأول من عام 2021 (أعلى بنسبة 10% مقارنة بالنصف الأول من عام 2019)، مسجلة أعلى معدل شهري لها على الإطلاق في يونيو. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 13.8 مليار دولار في الربع الثاني من العام، أي ما يقارب إجمالي قيمة تدفقات السنوات الثلاث الماضية. كما تظهر البيانات تحسن اتجاهات ميزان المدفوعات بالنظر إلى الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي، والتي ظلت ثابتة منذ بداية العام وحتى أغسطس (بعد انخفاضها بنسبة 9% في عام 2020) لتصل إلى 455 مليار دولار (ما يعادل 55 من إجمالي الناتج المحلي المتوقع لعام 2021). ويعتبر وضع سياسات فعالة واستمرار زخم الإصلاحات الاقتصادية من أهم المحركات الرئيسية التي تعزز آفاق النمو الإيجابية للبلاد. وشملت أبرز الإصلاحات والمبادرات التي تم طرحها مؤخراً مجالات عديدة من ضمنها المشتريات العامة، النقل والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا المالية، وحماية البيانات الشخصية، والتعليم، والعديد من النواحي الاجتماعية الأخرى. ويعتبر ارتفاع أسعار النفط لمستويات اعلى من المتوقع من أبرز الأمور التي من شأنها أن تؤدي الى تحقيق نتائج اقتصادية أفضل من توقعاتنا، في حين أن تباطؤ وتيرة النمو غير النفطي وضعف إنتاج النفط بمستويات أقل من المتوقع (نظراً لدور المملكة الريادي ضمن منظومة الأوبك وحلفائها) تعتبر من أبرز المخاطر الرئيسية التي تلقي بظلالها على آفاق النمو.

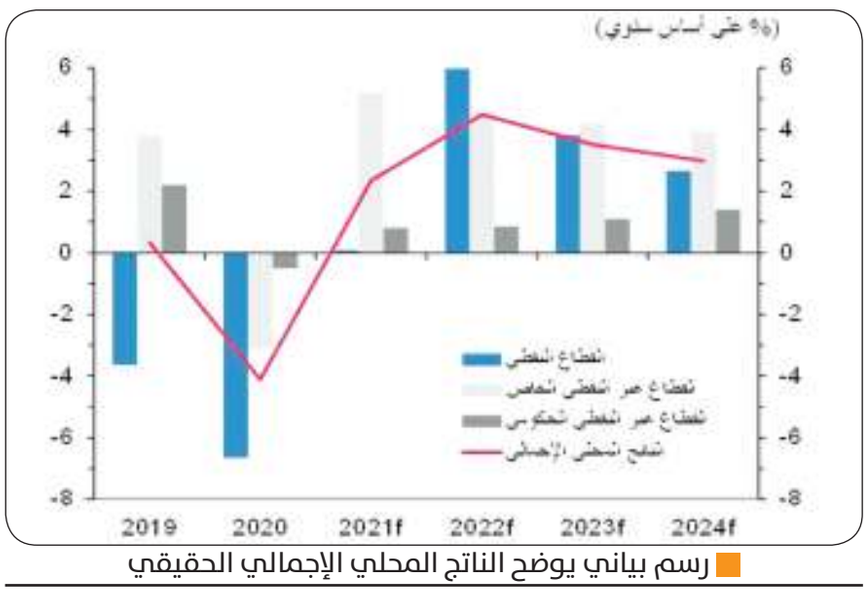

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

عجز المالية العامة

بهدف تسويق ونشر حلول المعالجة البيئية المتقدمة لصالح عملائها في الإمارات

«إمداد» توقع اتفاقية تعاون مشترك مع «ستريملاين إينوفايشنز»

أعلنت شركة "ستريملاين إينوفايشنز" عن عقدها اتفاقية شراكة مع شركة "إمداد" المحدودة، وذلك بهدف تسويق ونشر حلول "ستريملاين" للمعالجة البيئية المتقدمة لغاز كبريتيد الهيدروجين وثاني أكسيد الكربون لصالح عملاء "إمداد" في دولة الإمارات العربية المتحدة. بموجب شروط الاتفاقية التي أبرمتها الوكالة، سوف تمثل "إمداد" شركة "ستريملاين" في الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع العملاء المحتملين.

وتأتي مبادرة البيع والتسويق هذه في الوقت الذي يسعى فيه قطاع الطاقة العالمية إلى تحقيق الهدف المتمثّل في الوصول إلى صافي انبعاثات معدومة والتخلص من الاحتراق الروتيني للغاز الطبيعي. واستجابة للزخم المتنامي الرامي إلى تحسين الأداء في سياق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، تنتقل دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى المنتجة للنفط في الشرق الأوسط إلى اعتماد ممارسات تشغيلية أكثر استدامة ومراعية للبيئة.

وبدلاً من حرق الغاز الطبيعي الملوث بغاز كبريتيد الهيدروجين والذي يتم إنتاجه مع النفط الخام، تبحث الشركات المنتجة في المنطقة عن طرق مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة لمعالجة الغاز الملوث واستخدامه في حالات مفيدة. وتعمل تكنولوجيا "ستريملاين" على تفكيك كبريتيد الهيدروجين وتحويله إلى عنصر كبريت طبيعي بسيط وخام مُدرج من قبل معهد مراجعة المواد العضوية للاستخدام في الإنتاج العضوي. وفي هذا السياق، قال ديفيد سيسك، الرئيس التنفيذي لشركة "ستريملاين إينوفايشنز": "نحن متحمسون للتعاون مع شركة 'إمداد' لتقديم حلولنا المبتكرة لعملاء ومواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، وتسريع وتيرة نمونا لنغدو واحدة من أهم الدول المنتجة للنفط والغاز في العالم. وأضاف: "تتمتع حلولنا بالقدرة على مساعدة منتجي النفط والغاز على تحقيق التزاماتهم البيئية والإجتماعية والمتعلقة بالحوكمة والتخلص من الحرق الروتيني للغاز الملوث وخفض الانبعاثات، بالتزامن مع تحقيق إيرادات إضافية. تعد شركة 'إمداد' شريكاً مثالياً من شأنه مساعدتنا على دخول سوق الإمارات العربية المتحدة بفضل حضوره الراسخ، وموظفيه المدربين تدريباً عالياً، وإلمامه بالتحديات الفريدة التي يواجهها المشغلون في المنطقة."

من جهته، قال محمد جمعة البواردي، رئيس مجلس إدارة شركة "إمداد": "يأتي تأسيس هذه العلاقة مع شركة 'ستريملاين إينوفايشنز' في وقت ملائم لعملائنا وشركتنا على السواء." وأضاف: "يبحث عملاؤنا عن أساليب جديدة ومبتكرة لا تكتفي بمساعدتهم على تحقيق أهدافهم البيئية فحسب، إنما أيضًا على توليد المزيد من الإيرادات. تتوافق حلول 'ستريملاين' مع هذه الأهداف، ونتوقع أن تشكّل التقنيات التي تستخدمها الشركة عاملاً رئيسيًا من شأنه تعزيز العلاقات مع عملائها الحاليين وجذب أعمال جديدة." تزود "ستريملاين" هذه الشراكة بحل "فالكري" الخاص بها القائم على التكنولوجيا لمعالجة كبريتيد الهيدروجين، إضافة إلى خبرتها التقنية، في حين توفر "إمداد" اتصالاتها المحلية وعلاقاتها القائمة مع العملاء ومعرفتها المحلية بسوق الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك). يساهم هذا المزيج بتزويد منتجي النفط والغاز في المنطقة بحلول موثوقة لمعالجة كبريتيد الهيدروجين وتحقيق الالتزامات البيئية والإجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بدعم من فريق محلي موثوق ومحترف.

Streamline

شركة "ستريملاين إينوفايشنز"

ضمن جوائز السفر العالمية السنوية

«فورسيزونز الكويت» يحصد لقب «أفضل فندق فاخر»

أعلن فندق فورسيزونز الكويت برج الشايع عن فوزه باثنتين من جوائز السفر العالمية عن فئة "أفضل فندق فاخر في الكويت"، كما فاز الجناح الملكي بالفندق بلقب "الجناح الفندقي الرائد"، وذلك خلال الحفل السنوي الذي أقيم يوم 10 أكتوبر الماضي.

وبهذه المناسبة، أعرب ديديه جاردان، الذي يشغل منصب مدير عام فندق فورسيزونز الكويت برج الشايع، منذ افتتاحه عام 2017، عن سعادته بالإنجاز الجديد، وأوضح قائلاً "لطالما كان استحقاق هذه الجائزة المرموقة شرفاً لنا. واليوم، أشعر أنا وفريقي بأكمله بالفخر والاعتزاز مع حصولنا على جائزتين في نفس الوقت". وقد عزا جاردان الفضل في هذا النجاح الملفت إلى فرلايق عمل الفندق الذي يضم 284 غرفة و جناح في قلب العاصمة الكويت. وأضاف جاردان قائلاً "ما من شك أن تفاني فريقنا وحرصهم على تقديم أرقى تجارب الضيافة مكننا من تحقيق هذا الإنجاز المذهل".

وكانت جوائز السفر العالمية انطلقت عام 1993م، لتقدير ومكافأة المتميزين في جميع القطاعات الرئيسية في صناعات السفر والسياحة والضيافة، وقد أصبحت اليوم معروفة عالمياً باعتبارها السمة المميزة للتميز في الصناعة. وتدير المؤسسة في كل عام برنامجاً شاملاً يشمل مجموعةً من فئات الجوائز التي تم تطويرها لتسليط الضوء على أبرز الأسماء والمنتجات في قطاع السياحة والسفر، وذلك عبر ثلاثة مستويات: جوائز على نطاق الدولة والإقليم والعالم.

من جهته، علق غراهام كوك، مؤسس ورئيس جوائز السفر العالمية، بهذه المناسبة قائلاً "على الرغم من التحديات المستمرة التي تواجه القطاع الذي نعمل فيه، يسعدني أن برنامج جوائز السفر العالمية لهذا العام شهد أرقام تصويت قياسية على أساس شهري من السائحين والزوار الذين يعد دورهم جوهريا في التقييم الخاص بهذه الجوائز". وقال كوك أنه الفائزين بالجوائز سيجتمعون يوم 17 أكتوبر الجاري للاحتفال بفوزهم بالجوائز بدلاً من حفل الجوائز التقليدي تحت شعار "يوم الفائزين بجوائز السفر العالمية في الشرق الأوسط".

ويعرف فندق فورسيزونز الكويت برج الشايع بطابعه المعماري الفريد، وتصاميمه الجذابة، ويقع في أحد برجين داخل مجمع برج الشايع، ويضم مبنىً مذهلا متعدد الاستخدامات يتميز بمظهر خارجي عصري من الزجاج، ويتزين بالمشربيات التقليدية، التي تعد من التصاميم العربية الأصيلة. وبارتفاعه البالغ 21 طابقا، يوفر الفندق مساحات رحبة ترقى للنخبة من الضيوف الزائرين للكويت أو من أهلها، حيث يضع بين أيديهم 284 غرفة، منها 67 جناحاً، ومطاعم متنوعة، وصالات، وحوالي 3,000 متر مربع من مواقع الفعاليات، إلى جانب منتجع صحي فاخر مع حمام سباحة داخلي، ومركز لياقة بدنية مخصص للضيوف، وحمام سباحة خارجي، فضلاً عن تجربة الضيافة من فورسيزونز الشهيرة.

فندق فورسيزونز الكويت برج الشايع